التراث الثقافي رابطة الشعوب وميراث للأجيال

فتحي بن زيد*
محمد الأمين دباغين**

*جامعة سطيف

s_benzid@yahoo.fr

**كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر

ملخص :

يعنى التراث بشكل عام ما تركته الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة فى مُختلف المجالات الفكرية والدينية والتاريخية والأدبية والأثرية والمعمارية وغيرها، وبالشكل الذي يعكس طبيعة حياة مجتمع ما وسلوك أفراده وطريقة عيشهم، ويعتبر الموروث الثقافي كنز الأمة، به تفرض وجودها، وتثبت ذاتها وخصوصيتها، وتحقق طموحاتها، لذلك فإن أغلب الأمم والشعوب سعت دوما للحفاظ عليه والتشبث به، ومحاولة إحيائه، وبعثه من جديد.

فالتراث الثقافي يعد جزءا مهماً من الذاكرة الشعبية والوطنية والإنسانية، ينبغي للمعنيين في كل بلد الإهتمام به وتوثيقه وحمايته من الضياع والنسيان، لاسيما أنه تراث روحي او معنوي.

ومن هنا جاءت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» بفكرة توسيع مفهوم التراث الثقافي بشكل كبير نظراً لأهمية هذا النوع من التراث، بعد أن قُدمت لها التوصيات عام 1989 من أجل حماية الثقافات التقليدية للشعوب في وقت كان التراث العالمي يتجه نحو الجوانب المادية الثقافية، فجاء مفهوم التراث الثقافي غير المادي كما عرفته «اليونسكو» بشكل واضح وشامل على أنه «الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات -وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية- التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي»، وبالتالي نجد أن الدول تضطلع دائماً إلى استمرارية التراث الثقافي غير المادي من أجل أن تعيش روح الماضي النابض في هويتها في كل زمان ومكان، فتقوم بدور مهم في الحفاظ عليه وعلى استمراريته وإبداعه من جديد، وبذلك تحيي هذا الإرث الحضاري وتحافظ على هذا التنوع الثقافي والإبداع البشري.

Cultural Heritage : a Bond of People and a Legacy for Generations

Fathi bin Zaid/ University of Setif
Mohamed El Amin Dabaghin - Faculty of Law and Political Science/ Algeria

ABSTRACT :

Heritage generally means what previous generations left to subsequent generations in various intellectual, religious, historical, literary, archaeological, architectural, and other fields, in a way that reflects the nature of life of a society, the behavior of its members, and their way of living. Therefore, most nations and people have always sought to preserve it, cling to it, try to revive it, and resurrect it again.

Cultural heritage is an important part of the popular, national, and human memory. Those concerned in every country should take care of it, document it, and protect it from loss and oblivion, especially as it is a spiritual or moral heritage.

Hence, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) came up with the idea of expanding the concept of cultural heritage greatly due to the importance of this type of heritage, after recommendations were presented to it in 1989 in order to protect the traditional cultures of people at a time when world heritage was moving towards cultural material aspects. The concept of intangible cultural heritage, as defined by "UNESCO" clearly and comprehensively, came as "practices, perceptions, forms of expression, knowledge and skills - and associated tools, pieces, artifacts and cultural places - that communities and groups, and sometimes individuals, consider it part of their cultural heritage." Thus, States always look to the continuity of the intangible cultural heritage in order to live the spirit of the vibrant past in their identity at every time and place, so they play an important role in preserving it, preserving its continuity and creativity again, to revive this cultural heritage and preserving this cultural diversity and human creativity.

إشكالية الورقة البحثية: على اعتبار الدور المتجذر في حياة الشعوب والحضارات وعلى مرّ السنين، فكيف اسهم التراث التقليدي للشعوب في توطيد الأواصر بينها باعتباره ملكا للإنسانية بما يشمل من التقاليد وأشكال التعبير الحية، الموروثة من جيل الأسلاف، التى تداولتها الأجيال جيلا بعد جيل حتى وصلت إلينا.

مقدمة

اولاً : جوهر فكرة البحث

سنّت المعاهدات والمواثيق الدولية بتدخل من الدول والمنظمات العالمية العديد من الأحكام المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، عن طريق منظمة اليونسكو التي كفلت إجراءات الحماية للممتلكات الثقافية، وكذا حماية الأماكن التاريخية والدينية والفنية والعلمية، لما لها من أهمية تاريخية وروحية للأمم وللشعوب.

ثانيا :أهمية البحث

ثمة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أوجزها بما يأتي:

إن السبب الأساسي في اختيار هذا الموضوع، يرجع إلى اهتمام الدول والمنظمات الدولية لحماية التراث باعتباره موروثا إنسانيا وما له من أهمية تاريخية تمتد جذورها للحضارات القديمة المرتبطة بواقع الدول، وما واكب هذا الموضوع من تطورات في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية.

ان حماية التراث وصونه لهو من المسلمات والبديهيات التي كان ولا يزال على عاتق الإنسانية جميعا

ثالثاً :مشكلة البحث:

مما لاشك فيه ان حماية التراث وصونه لهو من المسلمات والبديهيات التي كان ولا يزال على عاتق الإنسانية جميعا بذل الجهد المطلوب للحفاظ على موروث الإنسانية، التي تناقلت أبا عن جد وترجمت للأجيال تاريخ الأجداد وصورة حقيقية عن حياتهم من أشياء مادية وغير مادية، كيف أسهم التراث التقليدي للشعوب في توطيد الأواصر بينها باعتباره ملكا للإنسانية بما يشمل من التقاليد وأشكال التعبير الحية، الموروثة من جيل الأسلاف، التي تداولتها الأجيال جيلا بعد جيل حتى وصل إلينا

هذا الإرث العالمي العظيم المشترك تتهدده مخاطر بفعل الإنسان وبفعل الطبيعة، الشيء الذي ينجر عنه دق ناقوس الخطر لدفع الفاعلين في القطاع للعب الدور المنوط بهم.

رابعاً: منهجية البحث:-

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي للوقوف على مفهوم التراث والتدخل القانوني بموجب المعاهدات والمواثيق الدولية المعنية بالتراث.

خامساً : خطة البحث :-

لغرض بيان الموضوعات التي تعد أساس نطاق البحث وبغية إعطائه أبعاده اللازمة والإحاطة بجميع جوانبه القانونية النظرية منها والعلمية ارتأينا تقسيم الموضوع ((**التراث الثقافي رابطة الشعوب وميراث الأجيال**)) على محورين تسبقهما مقدمة وتعقبها خاتمة، حيث نتناول في المحور الأول: مفهوم التراث التقليدي للشعوب، وفي المحور الثاني: التراث التقليدي ميراث الإنسانية.

المحور الأول: مفهوم التراث التقليدي للشعوب

يعتبر التراث ميثاق الإنسانية فهو ما عرفته الشعوب السابقة من قيم ومبادئ ارتبطت بحياتهم وكانت جزءا منها، فمثلت حلولا لمشكلات حياتهم توارثوها جيلا عن جيل.

١-تعريف التراث:

أ- التراث في اللغة

التراث كما جاء في لسان العرب لابن منظور هو الورث والإرث والميراث وأصـل التاء في التراث «واو» وهو قول الجوهري، ويقول ابن سيده الورث والإرث والتراث والميراث: ما ورث[1].

ب- مفهوم التراث

يمكن فهم التراث على أنه: مجموع قيم، ومعتقدات، وآداب، وفنون، ومعارف، جميع نشاط الإنسان المادي والمعنوي، وهو ناتج عن تراكم خبرات المجتمع، وهو شاهد على تاريخ الأمة وأحوالها،

(1) أحمد بن رشـدي طومان، قياس مدى توافق مشروع تطوير الدرعية مع دليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربي ماجستير التصميم العمراني، جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط، 2016.

ويتميز بأنه مكون من بنى مترابطة، ومتكاملة الأجزاء، ومتداخلة في كثير من الأوقات، ومنه ما هو ثابت ومنه ما هو متغير[2].

اصطلاحا: التراث العربي "هو كل ما ابتدعته المجتمعات العربية في حركة صيرورتها التاريخية منذ العصر الجاهلي حتى بداية المرحلة الاستعمارية من فكر وثقافة وقيم أخلاقية ما تزال محفوظة لنا من الصور"[3].

ومنه فالتراث هو ((ثروة فكرية تفرز حكمة بالغة و يعبر عن مضمون إنسان عميق و هو بمثابة ذاكرة حية و جماعية للشعوب، تحدد للإنسان سلوكه الاجتماعي، و تمكنه من اكتساب دراية بمسؤوليته نحو التراث))[4]، بما يمثله التراث من سلوك الإنسان فكل إنسان تقع عليه مسئولية اتجاه تراثه بالمحافظة عليه، حمايته، صونه، وإبرازه للتعبير عن روح الشعب.

التراث هو ثروة فكرية تفرز حكمة بالغة و يعبر عن مضمون إنسان عميق و هو بمثابة ذاكرة حية و جماعية للشعوب

2- أنواع التراث:

أ- التراث المادي:

هو كل شيء ملموس، ويدركه الإنسان بحواسه كالقصور والمعابد والمساجد والعمارة الدينية والعسكرية والمدينة مرت عليها فترة معينة، ينسب إلى عصور وحضارات سابقة، وهو نوعان تراث مادي ثابت كالأسوار والقصور وتراث مادي منقول كالمشغولات المعدنية والفخارية والزجاجية[5].

كما يشمل أيضا الأحياء القديمة وكل ما يتعلق بالمباني من نقوش وزخرفة معمارية ويكون ثابتا، وكذا النقوش والرسوم على الصخور في الجبال و المراكز التاريخية والمتاحف والمكتبات[6].

ولا يقتصر التراث المادي على الشيء الثابت فهناك التراث المادي المنقول وهي الممتلكات المنقولة أو المنفصلة عن الأرض أو عن المبنى ويسهل نقلها من مكان إلى أخر دون تلف وتتكون المنقولات من قطع مفردة أو من مجموعات كالمنحوتات والتحف الأثرية

(2) منظمة اليونسكو 2005م، المبادئ التوجيهية التنفيذ لاتفاقية التراث العالمي. اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافية والطبيعي. مركز التراث العالمي. موقع على الإنترنت: http//:whc.unesco.org/en/gidelines

(3) يوسف داوود أحمد، لغة الشعر، بحث في المنهج و التطبيق، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1986م، ص66.

(4) مصطفى شاذلي، التراث اللغوي الشفاهي، منشورات لكلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط،، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1 ،2005م، ص15.

(5) خالصة شراحيل، التراث المادي في الجزائر وطرق الحفاظ عليه واستغلاله في التنمية السياحية، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد (06)، العدد (24)، 2022، ص369.

(6) عواج سامية التراث المادي واللامادي ودور الإعلام في الحفاظ عليه وتثمينه، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، العدد (22)، 2020، ص42 .

والنقوش والكتب...الخ[7]

ب- التراث غير المادي:

يشكل التراث غير المادي، بالرغم من طابعه الهش، عاملاً مهما في الحفاظ على التنوع الثقافي في مواجهة العولمة المتزايدة.

والقيمة الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها هذا النقل للمعارف تهم الأقليات مثلما تهم الكتل الاجتماعية الكبيرة، وتهم البلدان النامية مثلما تهم البلدان المتقدمة[8].

ففهم التراث الثقافي غير المادي للمجتمعات المحلية المختلفة يساعد على الحوار بين الثقافات ويشجع على الاحترام المتبادل لطريقة عيش الآخر. وأهمية التراث الثقافي غير المادي لا تكمن في تمظهره الثقافي بحد ذاته وإنما في المعارف والمهارات الغنية التي تنقل عبره من جيل إلى آخر، وبذلك يكون كل ما هو ثقافي شفاهي يجسد الروايات التاريخية والأساطير والحكايات والأشعار والأمثال والحكم والأحاجي والنوادر وهدهدة الأطفال، والسير الشخصية ،،،الخ [9].

وكذا الألعاب والأساطير والطقوس والعادات والممارسات والمهارات والمعرفة الموروثة للحرف التقليدية والهندسة المعمارية وفن الطبخ والإنتاج، وكذا تخرين المنتجات والطب والصيدلة التقليدية، وكذا الفضاءات والمسالك الثقافية كأماكن لتأكيد استمرارية الهوية الوطنية والدلالة على تجذر الثقافة[10].

3- أهمية التراث:

مما لا شك ان التراث العربي بمؤلفاته الأدبية والعلمية والفلسفية هو حافظة وجدان الأمة العربية وما قدمته للبشرية والحضارة الإنسانية من منجزات فكرية وإبداعية، لذا بات من الضروري العمل على بعثه وإحيائه والتعريف به وإنصاف أصحابه، والاقتداء بهم، وأهم أسباب اهتمامنا كعرب بالتراث العربي تتلخص في النقاط التالية [11]:

1 -أن الأمة الحية لا تستطيع التنكر لماضيها، وتنسلخ عن جذورها، لان حاضرها يعتمد على ماضيها، وهو تأكيد لأصالتها.

7) حرزلي عبد القادر،الإطار المفاهيمي لتراث الثقافي/ الحماية القانونية للتراث الثقافي بمساهمة الجماعات المحلية، مذكرة ماستر قانون إداري، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2012، ص52.

8) ما هو التراث الثقافي، منظمة اليونسكو، على موقع المنظمة: https://ich.unesco.org/doc/src/01851)AR

9) أماني نور الدائم محمد مسعود، حماية واستغلال الممتلكات الثقافية المادية في السودان، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الآثار، قسم الآثار، جماعة الخرطوم، د س ن، ص08.

10) إيمان هنشيري، الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة حوليات التراث، العدد (17)، 2017، جامعة مستغانم، الجزائر، ص105.

11) لبنى قاسم محمد رؤوف الهاشمي، محاضرة بعنوان: أهمية التراث، جامعة البصرة، كلية الأداب.

-2أن الرجوع إلى الماضي هو السبيل الوحيد لمعرفة أنفسنا، لأن التراث يمثل قيمة قومية خالدة علينا الاعتزاز بها كنتاج فكري عربي فضلا أنها تمثل قيمة إنسانية أصيلة أغنت الحضارة الإنسانية.

3 -يمكن للتراث العربي الإسهام في نهضتنا الحديثة، لا من أجل تقليده بل من أجل استلهام الجوانب المشرفة والمضيئة من تاريخنا وليكون الإنسان العربي المعاصر أكثر احتراما لماضيه وبالتالي أكثر ثقة بالمستقبل.

ولكون التراث هو ذاكرة الشعوب والمجتمعات، والحفاظ على الإرث الحضاري والمعرفي لكل مجتمع يعد هو الرابط بين الماضي والحاضر والمستقبل لأجيال قادمة.

فهذه هي فلسفة منظمة الأمـم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فهي تسعى إلى تشجيع البلدان في جميع أنحاء العالم على حماية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه، ويتجسد ذلك في الاتفاقية الدولية المعروفة باسم «اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي»، والتي اعتمدتها منظمة اليونسكو في عام 1972[12].

4- المخاطر التي تهدد التراث:

يواجه التراث الثقافي بجميع أنواعه وأشكاله العديد من التهديدات والمخاطر، الطبيعية منها والبشرية التي تهدد بقاءه، وتعرضه للتدمير والسرقة، أبرزها[13]:

4-أ- العوامل الطبيعية: ويمكن تقسيمها على قسمين، عوامل خارجية(**مناخية وبيولوجية**): كالحرارة، التساقطات، الرطوبة، والرياح، والكائنات الحية، وما يرتبط بها من نحت ونقل وإرساب. والكوارث الطبيعية كالجفاف، الحرائق، الفيضانات، السيول، العواصف، والأعاصير والمرتبطة بشكل كبير بالتغيرات المناخية. وعوامل باطنية(**تكتونية**): البطيئة منها كالالتواءات والانكسارات، والسريعة كالزلازل والبراكين.

4-ب- العوامل البشرية: والمتمثلة في مختلف الأنشطة البشرية،

12) الحفاظ على التراث العالمي قاطرة التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة، بموقع المنظمة: https://news.un.org/ar/audio/2018/01/376222، بتاريخ: 3 كانون الثاني/يناير 2018.

13) عبد الإلاه بوشيبي) التهامي ديبون، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (4)، العدد(01)، 2023، ص395.

كالتوسع الصناعي والعمراني، الحرائق، التلوث، الحروب وأعمال الهدم والتخريب والسرقة، الإهمال والترميم الخاطئ، فضلا عن قلة الوعي لدى السكان بالأهمية التاريخية والجمالية والاقتصادية والاجتماعية لمواقع التراث الثقافي.

المحور الثاني: التراث الثقافي ميراث الإنسانية

يعكس التراث المستوى الحضاري للشعوب، مما يفرض ضرورة المحافظة عليه وتطويره، فتحرص كل دول العالم على تراثها وموروثها الشعبي والأماكن القديمة الموجودة في بلدانهم على مر السنين بل والعصور تحافظ عليها باعتباره ميراث الإنسانية.

1- الإنسانية والتراث:

فهم التراث عموما على أنه علاقة تبادلية بين الإنسان ومحيطة، وأن عناصره غير المادية، المتباينة والمختلفة كما ونوعا، مرت عبر الزمان والمكان بأطوار شتى لا يمكن حصرها ووضعها في أطر زمنية محددة كما هي الحال في التراث المادي لتصل الأجيال المعاصرة بأشكال وصيغ مختلفة، مما أكسبها ألوانا وخصائص جديدة بحسب الأطوار التي مرت بها والأماكن التي عرفت فيها[14].

ومما لا شك فيه أن التراث الثقافي يرتبط بحقوق الإنسان مثل التنوع الثقافي، والهويات الفردية والجماعية، والكرامة الإنسانية، والتراث الأصلي، والحقوق الثقافية وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية وحقوق الإنسان المتعلقة بالتراث، ومبدأ عدم التمييز، والتراث العالمي هو عناصر الموروثات الثقافية التي تحمل قيمة إنسانية عالمية عالية كما نصت اتفاقية التراث الإنساني العالمي.

أن التراث الثقافي يرتبط بحقوق الإنسان مثل التنوع الثقافي، والهويات الفردية والجماعية، والكرامة الإنسانية، والتراث الأصلي

فالتراث ما هو إلاّ صورة حقيقية لماضي الأمة، وديوان مفاخرها وذكرياتها، ومستودع تجاربها بنجاحاته وانكساراته، هو ما يوحدنا ويميزنا عن باقي الجماعات البشرية، فكل الذين يشتركون في تاريخ واحد يعتزون ويفخرون بمآثره هم أبناء أمة واحدة، وشعب

14) هاني هياجنة نقل التراث الثقافي المعنوي و تحديات العولمة للدكتور ، مجلة أقلامنا الثقافية: 2010/01/08 الأردن.

واحد، وهوية واحدة. ومن ثمّ فإنّ الهوية هي نتاج لحركية التاريخ في المجتمع، تتغير وتتبدل وتتطور حسب وعي الجمعي للشعوب بهذا التاريخ. ونستطيع القول إنّ حجر الأساس في عملية التقدم الاجتماعي والحضاري لأيّة أمّة من الأمم مرهون بمدى وعيها بتاريخها وبتراثها الذي يمثل تجارب إنسانية جاهزة، ورثتها عن أسلافها تنطلق منها نحو المستقبل، لأنّ «... المستقبل ما هو إلاّ الماضي، مرورًا بالحاضر، والوجودُ الشّخصي هو ثمرة لخبرات الماضي وتجاربه وأحداثه[15].

وعليه فالتراث ليس هو الماضي بكل ما حفل به من تطورات في المجالات جميعاً، وما شهده من أحداث تعاقبت عبر العصور، ولكنه الحاضر بكل تحولاته، والمستقبل بكل احتمالاته، إنّه يمتد في حياتنا وينتقل معنا إلى المستقبل، فهو جزء منا لا نستطيع الفكاك منه، وبذلك يصبح سمة أصيلة من الهوية، به تكتمل عناصرها وبصبغته تصطبغ[16].

يعتبر التراث الثقافي جـزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية للمجتمعات البشرية، ويتضمن كافة العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والفنية والأدبية والتاريخية التي يمر بها المجتمع عبر الزمن، ويمتلك التراث الثقافي دورًا هامًا في حفظ تاريخ المجتمع وتوثيق تراثه الثقافي والفني والأدبي والتقليدي وإرثه التاريخي، ويعمل على نقلها إلى الأجيال القادمة.

ويعتبر التراث الثقافي مصدرًا هامًا للتعلم والتعليم، حيث يمكن للأجيال الحالية استخدامه لفهم تاريخ وثقافة مجتمعها وتطويرها، واستخدامه كمادة تعليمية في المدارس والجامعات والمؤسسات الأخرى.

ويمكن للتراث الثقافي أيضًا أن يعمل على تعزيز التضامن والوحدة بين أفراد المجتمع، حيث يمثل رمزًا للهوية الوطنية والثقافية ويعمل على تعزيز الانتماء والاندماج الاجتماعي.

15) نور الدين بن نعيجة، الهوية الوطنية بين الموروث التاريخي وتحديات العولمة والرقمنة، مركز البحث في العلوم الاسلامية والـحـضـارة - الأغـــواط،06 تشرين1/أكتوبر 2016.

16) عبد العزيز بـن عثمان التويجري، الـتـراث والهوية، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والـعـلـوم والثقافة) إيسيسكو، 2011، ص7.

2- عالمية حماية التراث الإنساني:

إن مسألة حماية التراث من العبث والتدمير، والتشجيع على وضع القوانين والسياسات التي توفر الحفاظ على المواقع التراثية والمواقع الطبيعية ذات القيمة العالية أمر لابد منه، فالحفاظ على هذا التراث الإنساني مسؤولية مشتركة بين جميع دول العالم بغض النظر عن المكان الذي يوجد به فهو تراث عام لكل البشرية ويشترك كل العالم في الحفاظ عليه[17].

وتجلت بوادر الاهتمام بعالمية وأنسنة التراث في إطار القانون الدولي بالمذكرة الشفهية التي بعث بها السفير(Pardo Arvid) ممثل مالطا الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة- في 17 آب من عام 1967 إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة واقترح فيها إعلان منطقة قاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الوطنية للدول منطقة تراث مشترك للإنسانية يجب أن تستخدم في الأغراض السلمية حصرا ولصالح البشرية جمعاء.

فقد قامت الجمعية العامة في العام التالي لتقديم هذه المقترحات بإصدار قرار يقضي بإنشاء لجنة دولية عرفت بلجنة قاع البحار بغرض ضمان الاستخدام السلمي لقاع البحار، وسرعان ما حظيت فكرة "التراث المشترك للإنسانية" بالاهتمام خلال مناقشات هذه اللجنة، حيث تم تشكيل جهازين فرعيين، هما: اللجنة الفرعية الاقتصادية التي تتولى المسائل المتصلة بدراسة واستكشاف قاع البحار واستغلاله، واللجنة الفرعية القانونية التي

تتمثل مهمتها بدراسة المبادئ القانونية لتنمية التعاون الدولي وضمان استغلال موارد المنطقة الدولية لصالح البشرية، وتوصلت الأخيرة إلى اتفاق حول ضرورة وضع نظام قانوني يحكم المنطقة الدولية، وينظم استغلال مواردها لمصلحة البشرية جمعاء بصرف النظر عن الموقع

17) يحيى محمد، يوم التراث العالمي يعزز أهمية الحفاظ على الموروث الحضاري للشعوب، الإمارات، 18 أبريل 2022.

الجغرافـــي للـــدول[18].

وتتجلى عالمية حماية التراث الثقافي للإنسانية في الحماية:

أ- الحماية المؤسساتية الدولية والإقليمية:

تسعى المنظمات والمؤسسات الدولية على العمل على حماية التراث الثقافي الدولي من خلال هذه الهيئات الفعّالة على المستوى الدولي وهي:

أ-1- عن طريق الأمم المتحدة : تلعب الأمم المتحدة دورا هامّا و فعّالا في مجال حماية التراث الثقافي و ذلك من خلال الإسهام في التزام الدولي على احترام أحكام اتفاقية لاهاي أثناء النزاعات المسلحة أو حال السلم، عن طريق الأجهزة التابعة لها لا سيما مجلس الأمن و الجمعية العامة حيث قامت بإصدار جملة من القرارات في مجال حماية التراث الثقافي[19].

أ-2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(UNESCO).:

تعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أقدم المؤسسات الدولية، أسست سنة 1945، ومقرها باريس، كرست جهودها لمعالجة القضايا الهامة التي تشغل العالم، وعلى رأسها حماية التراث الإنساني العالمي[20].

كما أن منظمة اليونسكو تشرف على السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة، وهي الجهة المخولة بتلقي طلبات الدول الأطراف لإدراج الممتلكات الثقافية وحذفها من على قائمة الممتلكات الثقافية المشمولة بنظام الحماية الخاصة[21].

أ-3- صندوق حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي:

ينشأ صندوق لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، يتأسس، كصندوق إيداع، وفقاً لأحكام النظام المالي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

أ-4- المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية :L'ICOMOS

وهو منظمة غير حكومية تحاول التنسيق بين الأفراد والمؤسسات التي تعمل على المحافظة على المعالم والمواقع التاريخية

18) إيهاب جامل كسيبة، مفهوم التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مجلد (12)، عـدد(01)، 2015، ص 351.

19) عبد الرزاق وادفل، الحماية القانونية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة أم البواقي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، (الجزائر)، 2011، ص93.

20) جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي)) نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته))، سلسلة عالم المعرفة، ع 322، مطابع السياسة، الكويت، 2005.

21) حسن حميدة، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة البليدة، الجزائر، 2022، ص65.

وتتجلى أهدافه الرئيسية في تعزيز وإبراز المباني الأثرية بالمواقع الأركيولوجية[22]

أ- 5- المحكمة الجنائية الدولية:

ازدادت الدعوات لحماية التراث الثقافي خصوصا بعد قيام الدول المتضررة من انتهاكات تراثها الثقافي بالدعوة لإنشاء محاكم جنائية لمرتكبي فعل الاعتداء على التراث الثقافي سواء زمن السلم أو الحرب و اعتبر كل اعتداء يطال التراث الثقافي هو جريمة دولية وجريمة حرب و لقد أنحى حماية التراث الثقافي نتيجة حتمية لما شهده العالم بصورة بشعة

لتدمير الممتلكات الثقافية و عليه فقد جاءت محكمة العدل الدولية بأحكام مناهضة للعبث بالتراث الثقافي[23].

أ-6- النظام الإفريقي في حماية التراث الثقافي: يعّد النظام الإفريقي من أهم الأنظمة المهتمة بحماية التراث الثقافي، فقد لعب دورا كبيرا في ميدان الثقافة والعلوم، خاصة في مسائل الحماية والمحافظة على الممتلكات الثقافية عن طريق لجانه المتخصصة بالتعاون مع اليونسكو، وكذا الاستشارات المتبادلة ومسائل التمثيل في الأجهزة القيادية لكلا المنظمتين، عقد المؤتمرات، تبادل المعلومات والوثائق واتخاذ الإجراءات المشتركة وتبني القرارات[24].

ب- الحماية القانونية الدولية للتراث:

لأجل تعزيز وصون التراث الذي يعتبر ميراث الإنسانية كلها، سارعت الدول والمنظمات العالمية لإبرام معاهدات ومواثيق ذات الصلة بالموضوع لبسط حمايتها على التراث، ومن بين هذه المعاهدات ما يأتي:

ب-1- بيان جمعية حماية المباني القديمة(SPAB) لسنة 1877.

جمعية حماية المباني القديمة هي مؤسسة خيرية أسست سنة 1877 في إنجلترا، استهدفت حماية المباني القديمة والمثيرة للاهتمام، والمساعدة في ضمان أو ترميم المباني، وردع الاستعادة المدمرة لمباني القرون الوسطى، تعتبر حاليا أكبر وأقدم مجموعة

22) عمران حدة، آليات الحماية القانونية للتراث الثقافي في الجزائر، مذكرة ماستر حقوق، قانون عقاري، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص74.

23) أبو عطية السيد، الجزاءات الدولية بين النظري و التطبيقي، طبعة أولى ، بيروت ، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2006، ص124.

24) علي خليل إسماعيل الحديثي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، دراسة تطبيقية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص152.

ضغط تكافح من أجل إنقاذ المباني القديمة من التسوس والهدم والتلف، كما تقوم ببحوث للمساعدة في تحسين طرائق تنفيذ هذه السياسة، وتوفير خدمات التعليم والاستشارة[25].

25) عبد الإلاه بوشيبي) التهامي ديبون، مرجع سابق، ص390.

ب-2- اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب: إن المتتبع لنصوص هذه الاتفاقية يتبين لو أنها حاولت تقنين الاحترام الكامل للأعمال الثقافية التي تمثل تراثا ثقافيا وروحيا، وبالرجوع إلى المادة 53 من هذه الاتفاقية نجد أنها قيدت بسط حمايتها بشرط مفاده أنه يمكن للشعوب) التخريب عندما تقتضي العمليات الحربية ضرورة هذا التخريب).[26]

26) محمد سليماني، التراث الثقافي تـطـوره وحمايته في القانون الدولي، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية المجلد(6) ، العـــدد(2)، 2021، ص 60.

ب-3- اتفاقية لاهاي الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954: نتيجة لما شيده العالم من نتائج مدمرة على كافة المستويات والأصعدة بعد الحرب العالمية الثانية، وبناءً على اقتراح قدمته حكومة بولندا لعقد مؤتمر دولي في مدينة لاهاي من 10 إلى 10 ماي 1954 من أجل دراسة القواعد القانونية لتوفير الحماية الدولية للتراث الثقافي وقت السلم، ولتكون هذه الاتفاقية ذات فعالية لتطبيقيها في حالة نزاع مسلح، تم تبني اتفاقية سميت باتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مع لائحة تنفيذية وبروتوكول إضافي يوم 14 ماي 1954[27].

27) اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لسنة 1954 ، من موقع المنظمة اليونسكو الالكتروني : ./https:/www. Unesco.org

ب-4- الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي 1972:

أو اتفاقية التراث العالمي، تربط بين مفاهيم حماية الطبيعة والحفاظ على الممتلكات الثقافية في وثيقة واحدة. وتحدد الاتفاقية واجبات الدول الأطراف في تحديد المواقع المحتملة ودورها في حمايتها والحفاظ عليها. من خلال التوقيع على الاتفاقية, تتعهد كل دولة للحفاظ ليس فقط على مواقع التراث العالمي وتقع على أراضيها, ولكن أيضا لحماية تراثها الوطني. تقرر لجنة التراث العالمي والتي سيتم إدراج المواقع على قائمة التراث العالمي. بحلول مارس 2012, يتضمن قائمة 962 الخصائص التي ترى لجنة التراث العالمي

على أنها قيمة عالمية استثنائية تشكل جزءا من التراث الثقافي والطبيعي في العالم. القائمة المؤقتة هي جرد من تلك الخصائص التي تعتزم كل دولة طرف أن تنظر للترشيح على قائمة التراث العالمي في المستقبل[28].

28) الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972، من موقع المنظمة اليونسكو الالكتروني/:https: /www. Unesco.org. :

ب-5- المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية والمصدرة بطرائق غير مشروعة (اليونيدروا) : هو منظمة حكومية تتكون من 59 عضواً، ومقرّه روما، وقد استعانت منظمة اليونسكو بهذا المعهد في عام 1984 عندما أثارت اتفاقية اليونسكو لعام 1970 عدة تساؤلات تتعلق بالقصور التشريعي في بعض جوانبها، وعدم وضوح القواعد والتشريعات الوطنية الخاصة بحماية حسن نوايا المشتري مثلاً، وغياب بعض الشروط التي تتعلق بالالتزام العام في الاتفاقية نحو احترام قوانين التصدير في الدول الأخرى، وقد تسببت هذه العقبات بإعاقة بعض بنود اتفاقية اليونسكو لعام 1970. لذا توجهت منظمة اليونسكو إلى رئيس المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص الذي قدَّم نصَّاً نهائياً في العام 1995، وعلى إثره دعت الحكومة الإيطالية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في روما حضره ممثلو سبعين دولة تبنَّت في هذا المؤتمر اتفاقية دولية عُرفت فيما بعد باتفاقية اليونيدروا[29].

29) أيمن سليمان، موسوعة الأثار في سورية، الاتفاقيات الدولية المعنية بالأثار.

ب-6- توصية بشأن حماية وصون التراث الثقافي غير المادي 2003م.

اعتمدت هذه التوصية سنة 2003م، وتهدف إلى حماية وصون التراث الثقافي غير المادي للجماعات والأفراد المعنيين واحترامه، بالإضافة والتحسيس والتوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، وبأهمية حمايته، وإبراز الدور الإيجابي للتراث الثقافي غير المادي في التقارب والتفاهم بين البشر. وبناء على هذه الاتفاقية، أنشأت اليونسكو لجنة دولية حكومية لصون التراث غير المادي تسمى لجنة صون التراث الثقافي غير المادي، والتي من مهامها: الترويج لأهداف الاتفاقية، وضمان متابعة تنفيذها، والتدابير اللازمة لصون هذا التراث[30].

30) الهياجي ياسر هاشم عماد، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، عدد(34)، المملكة العربية السعودية، 2016، ص99.

خاتمة:

يمنح التراث كل شعب هويته التي تميزه عن غيره من الشعوب، كما يمنحها قيمتها الاجتماعيّة والفنيّة والعلميّة والتربويّة، وهو المكوّن الأساسي للحضارة؛ وذلك لكونه مجموعة من الخبرات المتراكمة على مر العصور. إذ يؤدي تراكم الخبرات وتجمعها إلى تكوين الذاكرة التي تجعل الأفراد يربطون بين خبراتهم السابقة والحاليّة؛ لذلك فإنّه حري بكلّ شعب أن يحافظ على تراثه ويحميه؛ حيث يؤدّي فقدانه وزواله إلى زوال هويّته وفقدان ذاكرته.

يمنح التراث كل شعب هويته التي تميزه عن غيره من الشعوب، كما يمنحها قيمتها الاجتماعيّة والفنيّة والعلميّة والتربويّة، وهو المكوّن الأساسي للحضارة

لا يمكن القول إن التراث الثقافي العالمي قادرا على البقاء والديمومة إلا إذا تمّت حمايته بشكل يكفل له البقاء لأجيال الحاضر والمستقبل باعتباره إرثا إنسانيا مشتركا للبشرية جمعاء، إلا انه بالرغم من كل المجهودات المبذولة على المستوى الدولي والتي جسدت في العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية هذا التراث الثقافي العالمي في زمن السلم والحرب، إلا أن هذا الأخير مازال يعاني إلى يومنا هذا من الاندثار والإهمال من جهة ومن والسرقة والنهب والتخريب، والتدمير من جهة ثانية نتيجة الحروب، والنزاعات المسلحة في عدة مناطق في العالم كالعراق واليمن وسوريا.

وهو الأمر الذي يتطلب من كل الفاعلين والمهتمين بالتراث كميراث للإنسانية من دول ومنظمات ومجتمع مدني إلى صون وحماية هذا التراث وبذل الجهود المطلوب وتوفير الدعم المادي والمالي لتحقيق هدف نبيل مرتبط بوجود الإنسان منذ القدم فهو تاريخه.

يعنى التراث بشكل عام ما تركته الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة فى مُختلف المجالات الفكرية والدينية والتاريخية والأدبية والأثرية والمعمارية وغيرها، وبالشكل الذى يعكس طبيعة حياة مجتمع ما وسلوك أفراده وطريقة عيشهم، ويعتبر الموروث الثقافي كنز الأمة، به تفرض وجودها، وتثبت ذاتها وخصوصيتها، وتحقق طموحاتها،

لذلك فإن أغلب الأمم والشعوب سعت دوما للحفاظ عليه والتشبث به، ومحاولة إحيائه، وبعثه من جديد.

فالتراث الثقافي يعد جزءا مهماً من الذاكرة الشعبية والوطنية والإنسانية، ينبغي للمعنيين في كل بلد الإهتمام به وتوثيقه وحمايته من الضياع والنسيان، لاسيما أنه تراث روحي او معنوي.

ومن هنا يتضح دور المنظمة الدولية لتوسيع مفهوم التراث الثقافي بشكل كبير نظراً لأهمية هذا النوع من التراث، ومن أجل حماية الثقافات التقليدية للشعوب في وقت كان التراث العالمي يتجه نحو الجوانب المادية الثقافية، وبالتالي نجد أن الدول تضطلع دائماً إلى استمرارية التراث الثقافي غير المادي من أجل أن تعيش روح الماضي النابض في هويتها في كل زمان ومكان، فتقوم بدور مهم في الحفاظ عليه وعلى استمراريته وإبداعه من جديد، وبذلك تحيي هذا الإرث الحضاري وتحافظ على هذا التنوع الثقافي والإبداع البشري.

فالتراث الثقافي يعد جزءا مهماً من الذاكرة الشعبية والوطنية والإنسانية، ينبغي للمعنيين في كل بلد الإهتمام به وتوثيقه وحمايته من الضياع والنسيان

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

1- اتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لسنة 1954 ، من موقع المنظمة اليونسكو الالكتروني.https:/www./Unesco.org :

2- الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972، من موقع المنظمة اليونسكو الالكتروني.https:/www./Unesco.org :

ثانيا- المراجع:

أ- الكتب:

1- يوسف داوود أحمد، لغة الشعر، بحث في المنهج و التطبيق، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1986م.

2- مصطفى شاذلي، التراث اللغوي الشفاهي، منشورات لكلية

الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط،، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1 ،2005م.

3- عبد العزيز بن عثمان التويجري، التراث والهوية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو، 2011، ص7.

4- جمال عليان، الحفاظ على التراث الثقافي)) نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته))، سلسلة عالم المعرفة، ع 322، مطابع السياسة، الكويت، 2005.

5- أبو عطية السيد، الجزاءات الدولية بين النظري و التطبيقي، طبعة أولى ، بيروت ، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2006.

6- علي خليل إسماعيل الحديثي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، دراسة تطبيقية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

ب- أطروحات ومذكرات

1- أماني نور الدائم محمد مسعود، حماية واستغلال الممتلكات الثقافية المادية في السودان، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الآثار، قسم الآثار، جماعة الخرطوم، د س ن.

2- أحمد بن رشدي طومان، قياس مدى توافق مشروع تطوير الدرعية مع دليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ماجستير التصميم العمراني، جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط، 2016..

3- عبد الرزاق وادفل، الحماية القانونية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة أم البواقي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، (الجزائر)، 2011.

4- حرزلي عبد القادر،الإطار المفاهيمي لتراث الثقافي/الحماية القانونية للتراث الثقافي بمساهمة الجماعات المحلية، مذكرة ماستر قانون إداري، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2012.

5- عمران حدة، آليات الحماية القانونية للتراث الثقافي في الجزائر، مذكرة ماستر حقوق، قانون عقاري، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016.

ج- مقالات:

1- خالصة شراحيل، التراث المادي في الجزائر وطرق الحفاظ عليه واستغلاله في التنمية السياحية، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد (06)، العـــدد (24)، 2022.

2- الهياجي ياسر هاشم عماد، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، عدد(34)، المملكة العربية السعودية، 2016، ص99.

3- عواج سامية التراث المادي واللامادي ودور الإعلام في الحفاظ عليه وتثمينه، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، العدد (22)، 2020.

4- محمد سليماني، التراث الثقافي تطوره وحمايته في القانون الدولي، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية المجلد(6) ، العـــدد(2)، 2021.

5- إيمان هنشيري، الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة حوليات التراث، العدد (17)، 2017، جامعة مستغانم، الجزائر.

6- عبد الإله بوشيبي- التهامي ديبون، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (4)، العدد(01)، 2023.

7- إيهاب جامل كسيبة، مفهوم التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مجلد (12)، عدد(01)، 2015.

د- دروس :

20- حسن حميدة، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة البليدة، الجزائر، 2022.

ه- أبحاث وتقارير:

1- منظمة اليونسكو 2005م، المبادئ التوجيهية التنفيذ ل اتفاقية التراث العالمي. اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافية والطبيعي. مركز التراث العالمي. موقع على الإنترنت: http://:whc.

gidelines/en/org.unesco

2- ما هو التراث الثقافي، منظمة اليونسكو، على موقع المنظمة: AR-01851/src/doc/org.unesco.ich//:https

3- لبنى قاسم محمد رؤوف الهاشمي، محاضرة بعنوان: أهمية التراث، جامعة البصرة، كلية الأداب.

4- الحفاظ على التراث العالمي قاطرة التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة، بموقع المنظمة: https://:news.un.org/ar/audio/2018/01/376222، بتاريخ: 3 كانون الثاني/يناير 2018.

5- هاني هياجنة نقل التراث الثقافي المعنوي و تحديات العولمة ، مجلة أقلامنا الثقافية: 2010/01/08 الأردن.

6- نور الدين بن نعيجة، الهوية الوطنية بين الموروث التاريخي وتحديات العولمة والرقمنة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة – الأغواط،06 تشرين1/أكتوبر 2016.

7- يحيى محمد، يوم التراث العالمي يعزز أهمية الحفاظ على الموروث الحضاري للشعوب، الإمارات، 18 أبريل 2022.

8- أيمن سليمان، موسوعة الأثار في سورية، الاتفاقيات الدولية المعنية بالأثار.